

Distr.: General
28 December 2022



الدورة السابعة والسبعون

البند 18 (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة
على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/77/443/Add.9، الفقرة 8)]

170/77 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 7/53 المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 1998 و 215/54 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1999 و 205/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 200/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 210/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 199/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 197/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 206/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 206/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 225/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 201/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 233/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 224/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 236/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 255/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 221/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 210/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وكذلك إلى قراراتها 151/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع و 215/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، الذي قررت فيه أن تعلن الفترة 2014-2024 عقدا للأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع،

وإنه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

واند تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتعدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

واند تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس⁽¹⁾ وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽²⁾ التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن،

واند تشير إلى عقد قمة العمل المناخي، بدعوة من الأمين العام، في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإلى المبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة خلال القمة،

واند تلاحظ إنشاء الأمين العام فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل،

واند تبرز أوجه التأثير بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس،

واند تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة⁽³⁾ المعقود في عام 2022، الذي أحاط علما بخريطة الطريق العالمية التي اقترحتها الأمين العام لتعجيل بالعمل على تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وأكد من جديد ضرورة الانخراط المتواصل في تنفيذ هذا الهدف،

واند تعرب عن القلق من أنه، في ظل معدلات التقدم الحالية، لن تتحقق بحلول عام 2030 أي غاية من الغايات العالمية المتعلقة بالطاقة الواردة في أهداف التنمية المستدامة،

(1) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(3) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 3 (A/77/3)، الفصل السادس، الفرع دال.

وإذ تؤكد من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية⁽⁴⁾ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽⁵⁾ وجدول أعمال القرن 21⁽⁶⁾ والمبادئ المنصوص عليها فيهما، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁷⁾ والوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁸⁾ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"⁽⁹⁾، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعنونة "برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024"⁽¹⁰⁾، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعنونة "برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020"⁽¹¹⁾، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المعنونة "برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً"⁽¹²⁾ للعقد 2022-2031، وكذلك الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹³⁾، والتي تشدد على أمور من جملتها أهمية الطاقة بالنسبة للمدن،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد واجب تحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن إيفاءه حقّه من التأكيد، وإذ تسلّم بضرورة تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعيد كذلك تأكيد الحقوق السيادية للبلدان على ما لها من موارد الطاقة وحققها في تحديد السياسات المناسبة لإنتاج الطاقة واستخدامها، وإذ تسلّم بأن خطة عام 2030 ستنفذ لما فيه مصلحة الجميع، من أجل الجيل الحالي والأجيال المقبلة،

وإذ تشدد على أن حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة هو جزء لا يتجزأ من القضاء على الفقر وتحقيق خطة عام 2030، وعلى أن زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة والطاقة المتجددة وتعزيزها، بما في ذلك في النظم الموجودة خارج نطاق الشبكة واللامركزية، وكفاءة استخدام الطاقة يمكنهما تقديم إسهام كبير في هذا الصدد،

(4) القرار 2/55.

(5) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(6) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(7) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 288/66، المرفق.

(9) القرار 15/69، المرفق.

(10) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(11) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(12) القرار 258/76، المرفق.

(13) القرار 256/71، المرفق.

وإنّ يساورها بالغ القلق من أنه بالرغم من إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 7 في بعض مناطق العالم، فإن الجهود المبذولة لا تزال أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030⁽¹⁴⁾،

وإنّ يساورها بالغ القلق أيضا لأن 2,4 بليون شخص في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية، يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية والفحم والكبروسين في الطهي والتدفئة، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير متناسبة تتصل بالصحة وبععب العمل على النساء والأطفال ومن يعيش من الناس في ظروف من الهشاشة، بما في ذلك ما يقدر بـ 4 ملايين حالة وفاة قبل الأوان سنويا، وأنه رغم أن عدد سكان العالم الذين لا يستفيدون من الطاقة الكهربائية قد انخفض إلى ما دون البليون نسمة، فإن قرابة 733 مليون شخص لا يزالون محرومين من إمكانية الحصول على الكهرباء، وأن الموثوقية ويسر التكلفة ما زالا يشكلان تحديات في العديد من البلدان، حتى مع زيادة عدد الأسر المعيشية الموصولة بالشبكات، وأن أفريقيا يوجد بها أكثر من نصف العديدين المذكورين، وأنه حتى حين تتوفر خدمات الطاقة فإن الملايين من الفقراء ليسوا قادرين على دفع تكاليفها،

وإنّ تلاحظ مع القلق أن الطاقة تمثل أقل من 1 في المائة من الإنفاق الكلي للأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة، رغم أهميتها البالغة أيضا في تحقيق أهداف أخرى،

وإنّ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإنّ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذًا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإنّ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضى ألا يترك أحد خلف الركب،

وإنّ تؤكد على المنافع الاجتماعية والاقتصادية البالغة الأهمية التي تُجتنى من الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة، وعلى ضرورة إعادة صياغة فهم الطاقة من كونها وحدة تقنية إلى كونها شرطا من شروط توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر،

وإنّ تسلّم بأن خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة ضرورية للاستجابة بفعالية لجائحة كوفيد-19 والأزمات الاجتماعية الاقتصادية والتعافي منها على نحو مستدام وشامل للجميع يمكن من الصمود، لأغراض منها تزويد مرافق الرعاية الصحية والمرافق التعليمية بالكهرباء، وتوفير مياه الشرب المأمونة والمياه اللازمة للنظافة الصحية، بما فيها غسل اليدين، فضلا عن توفير المياه للزراعة وإنتاج الأغذية، ودعم النظم الغذائية المستدامة، وتوفير خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية للربط بين الناس وتبادل المعلومات وتيسير التعليم، وإنّ تسلّم كذلك بأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على

(14) انظر الوثيقة A/77/211.

خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة يساهم في تحقيق خطة عام 2030 وتنفيذ الأطر الأخرى ذات الصلة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبأن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بنهاية العقد يتطلب زيادة عاجلة وحادة في الاستثمار في مجالات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة وكفاءة الطاقة وفي تمويلها، مع الإشارة إلى أن الأزمة غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 ستكون لها آثار خطيرة على التقدم نحو الوفاء بالالتزام بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030، وإلى أن الاضطرابات الاقتصادية المتصلة بأزمة كوفيد-19 قد تسببت في زيادة صعوبة تحقيق البلدان النامية للهدف 7، وإذ تشير إلى إعلانات الحكومات التي تهدف إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، وإذ تحيط علماً بنتائج تقرير الأمين العام⁽¹⁵⁾ لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف،

وإذ تشدد على أهمية تمكين البلدان النامية من تحقيق استعادة الجميع من خلال الإسراع بتوسيع نطاق سبل الحصول على الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة والموثوقة والحديثة على الصعيد العالمي،

وإذ تشدد أيضاً على أهمية الجهود الكبيرة التي بُذلت في البلدان النامية وأسهمت في الرفع من معدل تزويد السكان بالكهرباء على الصعيد العالمي إلى 91 في المائة في عام 2020، وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة سد النقص الحاصل في إيصال الكهرباء إلى كثير ممن يصعب الوصول إليهم من السكان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلّم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن ذلك سيشمل تعبئة الموارد المالية وكذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيننا إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها على نحو متبادل، تشمل شروطاً ميسرة وتفضيلية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الافتقار إلى إمكانية الحصول على الطاقة لا يزال يشكل تحدياً للبلدان النامية وأن التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع لن تكون قابلة للتحقيق دون ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،

وإذ ترحب بارتفاع حصة الطاقة المتجددة كجزء من مجموع استهلاك الطاقة النهائي على مدى العقد الماضي وبالتخفيضات الكبيرة التي طرأت على تكاليف الطاقة المتجددة، وبالمساهمات الإيجابية الصافية لهذا القطاع في إيجاد فرص العمل، وبالتوسع السريع في قدرات الطاقة المتجددة الإضافية، التي باتت الآن أكبر من الموارد الأخرى في قطاع الكهرباء، وإذ تشير إلى أن التكلفة العُمرية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العديد من مناطق العالم قادرة تماماً على منافسة موارد الطاقة التقليدية أو تقلّ بالفعل عن تكلفة هذه الموارد التقليدية،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تيسر زيادة تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تلاحظ عمل الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، التي وفرت زخماً قوياً لتشجيع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمبادرات المضطلع بها في إطار خطة العمل العالمية المتعلقة بالمناخ ومبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية ومبادرة الطاقة المستدامة

للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS DOCK) ومركز كفاءة الطاقة وغيرها من المبادرات التي يمكنها أن تسهم في بلوغ أهداف ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، **وإنّ تلاحظ مع التقدير** أن التحول في نظم الطاقة في العالم تتسارع خطاه بفعل التقدم التكنولوجي، والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة، ونشر الحلول اللامركزية الأقل تكلفة، ودعم السياسات له، وبفضل نماذج الأعمال الجديدة وتبادل أفضل الممارسات، وإنّ تنوّه بالعمل المستمر الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتحالف الدولي للطاقة الشمسية،

وإنّ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل لإزاء المسائل المتعلقة بالطاقة وتعزيز أوجه التأثير بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإنّ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإنّ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن نشهد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإنّ تجدد الالتزام بالسعي إلى الوصول إلى أشد الناس تخلفا عن الركب أولاً،

وإنّ تلاحظ أن التحول إلى توفير الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع ينبغي أن يكون عادلاً ومنصفاً وآمناً وشاملاً للجميع، تمشياً مع الظروف الوطنية، من أجل تحقيق حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030، مع التسليم في الوقت نفسه بالحاجة إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة والنظيفة، بما في ذلك كمصدر للطهي في المناطق الحضرية، للحد بدرجة كبيرة من الآثار الصحية السلبية ولإسهام في خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق أهداف اتفاق باريس،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽¹⁶⁾؛

2 - **تحيط علماً أيضاً** بدور الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وأنشطتها، وتشجع الوكالة على مواصلة دعم أعضائها في تحقيق أهدافهم المتعلقة بالطاقة المتجددة، فضلاً عن مساهمات التحالف الدولي للطاقة الشمسية، بما في ذلك بصافته مراقباً في الجمعية العامة وفقاً للقرار 123/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتشجع عمل الوكالة من أجل بذل جهود جماعية لمعالجة التحديات المشتركة الرئيسية أمام توسيع نطاق الطاقة الشمسية، فضلاً عن مساهمات المنظمات والمننديات الدولية والإقليمية الأخرى في خطة الطاقة العالمية؛

3 - **تلاحظ مع القلق** الانخفاض الذي شُهد على مدى عامين⁽¹⁷⁾ في التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية دعماً لعمليات التحول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة والميسورة التكلفة والموثوقة والشاملة للجميع، وتسلم بأن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب زيادة عاجلة وحادة في الاستثمار في الطاقة وتمويلها، بما في ذلك الاستثمارات في التكنولوجيات النظيفة والهياكل الأساسية العالية الجودة، مع التركيز، على سبيل الأولوية، على احتياجات أقل بلدان العالم نمواً وعلى إتاحة حصول الجميع على الكهرباء، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية العامة والخاصة وغيرها من أصحاب المصلحة إلى زيادة توفير التمويل للبلدان النامية؛

(16) A/77/211.

(17) عامي 2018 و 2019.

4 - **تشجيع بقوة** الحكومات وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق حصول الجميع على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، وتحسين إدماج البلدان النامية في التعاون في قطاع الطاقة، حسب الاقتضاء، وزيادة معدل تحسن الكفاءة في استخدام الطاقة بهدف استحداث نظام للطاقة النظيفة والمنخفضة الانبعاثات والقليلة الانبعاث الكربوني والقادرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية والأمنة والمتسمة بالكفاءة والحديثة والميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة، نظرا للفوائد الشاملة للتنمية المستدامة، مع مراعاة تنوع الأوضاع الوطنية للبلدان النامية وأولوياتها وسياساتها والاحتياجات التي تختص بها والتحديات التي تواجهها والقدرات التي تمتلكها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديها ونظم الطاقة التي تستخدمها؛

5 - **تدعو** إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، لأن هذه الخدمات تشكل جزءا لا يتجزأ من تدايير القضاء على الفقر، وصون كرامة الإنسان، ودعم نوعية الحياة والفرص الاقتصادية، ومكافحة عدم المساواة، وتعزيز الصحة والوقاية من الاعتلال والوفيات، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والأمن الغذائي، والتغذية، والحد من مخاطر الكوارث ودعم القدرة على الصمود، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من الأثر البيئي، والإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من أجل المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية؛

6 - **تؤكد** أهمية إتاحة إمكانية الحصول على وسائل أنظف وأكثر استدامة للطهي والتدفئة، وترحب بالجهود الجارية، وتدعو في هذا الصدد إلى التشجيع على تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة استخدام وسائل الطهي والتدفئة المستدامة والأنظف والأكثر في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية؛

7 - **تعترف** بأنه يجب تعزيز وسائل التنفيذ بصورة كبيرة لإتاحة اتخاذ إجراءات حاسمة، والتركيز بوجه خاص على زيادة التمويل والاستثمارات متشبا مع الغاية 7-أ من أهداف التنمية المستدامة، وتتفق مع الرأي القائل بأنه من دون إعطاء دفعة قوية للابتكار، والتكنولوجيات الجديدة، وبناء القدرات والبيانات الجيدة، فإن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف 7 محكومة بالفشل؛

8 - **تشجع** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على الاستفادة من القدرة التنافسية للطاقة المتجددة من حيث التكلفة، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق شبكة الكهرباء، من أجل تحقيق حصول الجميع على الطاقة، وذلك مثلا بوضع أطر السياسات، بما في ذلك لنظم القياس والدفع، وإجراء المقارنات بين تكاليف توسيع الشبكة والحلول المتاحة خارج نطاق الشبكة، وتيسير الاستثمار من جانب المصارف المحلية والأجنبية، وتنقيف الطلاب والمجتمعات المحلية والمستثمرين وأصحاب المشاريع بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وحفظها، من جملة أنشطة أخرى، وحيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا؛

9 - **تعترف** بالدور الذي يمكن أن يؤديه الغاز الطبيعي في دعم التحول نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات، وتدعو الحكومات إلى تعزيز أمن الطاقة والتعاون في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف من أجل تأمين العرض والطلب المتعلقين بالغاز، في السياق الأعم للتحول نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات؛

10 - **تؤيد** حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الطاقة وفقاً لاحتياجاتها الوطنية لكي تتمكن من معالجة التحديات التي تعترض حصولها على الطاقة تبعاً للاحتياجات الخاصة بكل بلد عن طريق تعبئة المساعدة التقنية والمالية والأدوات اللازمة لتنفيذ حلول الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة لتجاوز العجز القائم في سبل الحصول على الطاقة؛

11 - **تهيب** بالحكومات التوسع في استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الطاقة، مع مراعاة الأولويات والمعوقات على الصعيد الوطني، في قطاعات الصناعة والتدفئة والتبريد والتشييد والهيكل الأساسية، وفي قطاع النقل على وجه الخصوص، بوسائل منها الربط بين القطاعات على نحو مستدام والطاقة الأحيائية والهيدروجين المستدامين والحديثين في سياق التنمية المستدامة، بما يشمل تغير المناخ، وتدعو إلى اتخاذ المبادرات الداعمة على صعيد السياسة العامة وضخ الاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي؛

12 - **تسلم** بأن التقدم المحرز حالياً على الصعيد العالمي في تحسين كفاءة استخدام الطاقة يقل كثيراً عن الوتيرة المطلوبة لمضاعفة المعدل العالمي لتحسن كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، وتشجع على القيام، وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية، بتعزيز المبادرات واسعة الانتشار بشأن كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، واعتماد وتحديث لوائح ومعايير أداء المباني، ووضع علامات دالة على كفاءة استخدام الطاقة، وتشجيع نظم إدارة الطاقة، وتعديل المباني القائمة وسياسات المشتريات العامة بشأن الطاقة، من جملة طرائق أخرى حسب الاقتضاء، فضلاً عن إعطاء أولوية للشبكات الذكية للطاقة ونظم الطاقة المناطقية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين أوجه التأثير فيما بين الاستخدام النظيف والفعال للموارد التقليدية والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، بهدف تعزيز الترابط بين الهياكل الأساسية للطاقة النظيفة والمتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

13 - **تدعو** إلى تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي لتشجيع الابتكار وتسهيل التمويل ودعم الربط بين شبكات الطاقة الإقليمية، حسب الاقتضاء، عبر الحدود للنهوض بالنكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة وتبادل أفضل الممارسات التي تستجيب للاحتياجات الإقليمية فيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والصلات التي تربطه بالأهداف الأخرى، وفي هذا الصدد، تشجع الحكومات على تعزيز الروابط القائمة بينها في مجال الطاقة، وعلى ربط أسواق الطاقة الإقليمية وزيادة أمن الطاقة على الصعيد العالمي؛

14 - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة وموارد الطاقة المتجددة، والحلول الأخرى للوصول بالانبعاثات إلى الصفر أو تخفيضها، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك التكنولوجيات التي تتفادى انبعاثات غازات الدفيئة وتقللها وتقضي عليها؛

15 - **تشجع** الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تشجيع الاستثمار في تطوير نظم للطاقة تكون مستدامة وموثوقة وحديثة وشاملة للجميع ومنصفة، بوسائل من بينها تعزيز نظم الطاقة من خلال الربط بين الشبكات عبر الحدود، حسب

الاقتضاء، وعلى النظر في دمج حلول الطاقة المتجددة اللامركزية في تخطيط الطاقة، حسب الاقتضاء، وتسلم بأن عمليات التحول في مجال الطاقة ستتخذ مسارات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم؛

16 - **تشجيع** الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على زيادة الاستثمارات والإجراءات لدعم تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وإدماج حلول الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة من أجل تعزيز تدابير مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بما يتماشى مع مسارات التنمية المستدامة القادرة على الصمود والشاملة للجميع، وتحث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على دعم جهود البلدان النامية، وبخاصة أفقرها وأكثرها ضعفا، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة وبما يتماشى مع الأولويات الإنمائية للبلدان النامية، بسبل منها الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل الوفاء بالالتزام بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030، مع التسليم بأن زيادة الاستثمار في حلول الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة والتعجيل بالعمل بما يتجاوز جهود التعافي بالطرق المعتادة سيساعدان البلدان في التصدي للجائحة والأزمة الاقتصادية، من أجل تحقيق تعاف مستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع، بسبل منها الحد من الانبعاثات وإيجاد فرص العمل والتشجيع على استخدام الموارد بكفاءة، وزيادة القدرة على الصمود الطويل الأجل والنهوض بأهداف التنمية المستدامة، التي هي أهداف متكاملة ومتداخلة؛

17 - **تشجيع** الحكومات والمنظمات الدولية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تستخدم وتعزز، في استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، نهجا متكاملا في تخطيط الموارد وإدارتها يعامل خيارات الطاقة على أنها قائمة في سياق قطاعات مترابطة من قبيل المياه والنفايات ونوعية الهواء والأغذية وغيرها، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

18 - **تسليم** بأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات يمكن تحسينهما وتسريعهما من خلال إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة ونشرها، وتهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة زيادة البرامج التعليمية وبرامج بناء القدرات لصالح المرأة في ذلك القطاع، ومواصلة النهوض بالمساواة في الأجر وإتاحة فرص القيادة وغيرها من الفرص للمرأة في قطاع الطاقة، وتعزيز مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي على نحو كامل وفعال وعلى قدم المساواة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الطاقة، وتعميم منظور جنساني في تلك السياسات والبرامج، وكفالة إمكانية حصول المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل على الطاقة المستدامة واستخدامها لها من أجل النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك فرص العمل المتاحة لها وغير ذلك من الفرص المدركة للدخل؛

19 - **تشجيع** الحكومات على التعجيل، حسب الاقتضاء، وبدعم من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بالانتقال نحو الاقتصادات المستدامة، وفقا للسياسات والخطط الوطنية، من خلال استراتيجيات التخفيف والتكيف التي تحسّن من كفاءة الطاقة، وتوجد فرص عمل أكثر وأفضل للجميع، بما في ذلك للشباب، من حيث الأجور وإمكانية العمل الحر؛

20 - **تشدد** على أن بإمكان استخدام الطاقة المستدامة أن يسهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتسلم بأن زيادة انتشار الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة عنصران من عناصر الإسهامات

المحددة وطنيا للعديد من البلدان بموجب اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتحت على تقديم دعم فعال في حينه للتنفيذ الكامل لجميع تلك الإسهامات، حسب الاقتضاء؛

21 - **تلاحظ** أن آثار تغير المناخ يمكن أن تهدد أيضا إمكانية الوصول إلى الطاقة والإمداد بها، وتلاحظ أيضا أهمية زيادة قدرة قطاع الطاقة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، وهو ما يمكن تيسيره من خلال التوسع في الطاقة المتجددة؛

22 - **تؤكد**، مع تنويعها بما أحرز من تقدم، أن الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيات الطاقة النظيفة غير كافٍ وغير متكافئ وأن تقديم الدعم ضروري لتحقيق الإمكانيات الكامنة فيها، إلى جانب القيام بما هو ملائم من مبادرات السياسة العامة والاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي، وتعاون الحكومات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص؛

23 - **تؤكد أيضا** قيمة النهج الإقليمية والأقاليمية، التي يمكنها تحقيق جملة من المزايا منها تعزيز انتشار الطاقة المتجددة والمستدامة عن طريق تيسير تبادل الخبرات، والحد من تكاليف المعاملات، والاستفادة من وفورات الحجم، وإتاحة قدر أكبر من الترابط عبر الحدود من أجل تعزيز موثوقية نظم الطاقة وقدرتها على الصمود، وزيادة بناء القدرات المحلية، وتسليم بالعمل الذي تضطلع به المنظمات والمبادرات في هذا الصدد؛

24 - **تدعو** جميع مؤسسات التمويل المعنية والجهات المانحة المعنية الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل الجهود الجارية وتتخذ المزيد من الإجراءات لتوفير موارد مالية، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة وموارد الطاقة المتجددة التي ثبت أن لها مقومات الاستمرارية والتي تكون منخفضة الانبعاثات وقليلة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، بالتركيز بشكل خاص على إتاحة الطاقة وتحقيق التنمية الاقتصادية في كل من المناطق الحضرية والريفية، وتشير في نفس الوقت إلى الأثر المحفز الذي يمكن أن يحققه التمويل الميسر وغيره من أشكال التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية؛

25 - **تشجع** على استحداث ونشر وتوزيع ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها على نحو متبادل، تشمل شروطا ميسرة وتفضيلية، وتؤكد أهمية إدراج مسألة الطاقة المستدامة ضمن آلية تيسير التكنولوجيا؛

26 - **تشدد** على أهمية الاستراتيجيات التي تتبناها جميع الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة والمساهمات التي تقدمها إلى الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتشجع على التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية ذات الصلة، من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛

27 - **تسليم** بالأثر المحفز الذي يحققه تبادل المعارف والخبرات، وبناء القدرات والمساعدة التقنية في نشر الطاقة المستدامة، وتشجع الجهود الحالية وعلى بذل جهود جديدة لتمكين حكومات

من البلدان النامية والجهات المعنية صاحبة المصلحة من تخطيط مشاريع الطاقة المستدامة وتمويلها وتنفيذها ورصدها لزيادة تعزيز مؤسساتها وقدراتها الوطنية؛

28 - **تشجيع** على وضع استراتيجيات موجهة نحو الأسواق لها مقومات الاستمرارية يمكنها أن تقضي إلى تحقيق تخفيضات سريعة إضافية في تكلفة التكنولوجيات الجديدة وموارد الطاقة المتجددة ويمكنها زيادة قدرة تلك التكنولوجيات على المنافسة، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، اعتماد سياسات عامة للبحث والتطوير والنشر في الأسواق، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الكفؤة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك مع توفير الدعم المستهدف للفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، وفقاً للظروف الوطنية؛

29 - **تشدد** على أهمية التعليم والأوساط الأكاديمية والتكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة من أجل وضع حلول لمواجهة تحديات الطاقة وتحقيق الاستدامة في مجال الطاقة، وكذلك أهمية الاستثمار في البحث والتطوير في تكنولوجيات الطاقة المستدامة والنظيفة وفي إثبات جدوى هذه التكنولوجيات، وتشدد أيضاً في هذا السياق على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى تكنولوجيا وبحوث الطاقة النظيفة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين، وتخزين الطاقة، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والطاقة الأحيائية مع احتجاز الكربون وتخزينه، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، بما في ذلك التكنولوجيات التي تتقادم انبعاثات غازات الدفيئة وتقللها وتقضي عليها، والهياكل الأساسية المحسنة لتزويد الجميع بخدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة؛

30 - **تدعو** إلى بذل جهود وطنية لتعزيز حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وتعزيز المشاركة على الصعيد المحلي من أجل تكميل النهج الحالية، وتعيد تأكيد التزامها بدعم الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي ودون الوطني، مع الاستفادة من التحكم المباشر لتلك الجهود الوطنية، حيثما اقتضى الأمر، في الهياكل الأساسية واللوائح المحلية، لتعزيز استيعاب تلك الخدمات في قطاعات الاستعمال النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية وقطاعات الصناعة والزراعة والنقل والنفايات والصرف الصحي؛

31 - **تشجع** الأمين العام على مواصلة الجهود الرامية إلى التشجيع على توفير الموارد المالية الكافية والمستقرة والقابلة للتنبؤ بها وتقديم المساعدة التقنية من أجل الطاقة المستدامة، وتعزيز فعالية وتنسيق الأموال الدولية المناسبة واستخدامها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتشير إلى إجراء الحوار الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، الذي نُظم في 23 و 24 أيار/مايو 2019؛

32 - **تحيط علماً** بالحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة الذي عقد في 24 أيلول/سبتمبر 2021 لتعزيز تنفيذ ما يرد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁸⁾ من أهداف وغايات تتعلق بالطاقة دعماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع والالتزامات الطوعية التي صيغت في 200 اتفاق في مجال الطاقة، وتحيط علماً أيضاً بخريطة الطريق التي اقترحتها الأمين العام للتعجيل بالعمل على تحقيق

الهدف 7، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

33 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل العمل مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بطريقة شاملة وقائمة على الأدلة، في إطار متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة وعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع؛

34 - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو إلى إجراء تقييم عالمي، يمول من الموارد الخارجة عن الميزانية، ويعقد في عام 2024، للاحتفال باكتمال الجهود الجارية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع والبناء على متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، من أجل زيادة الإسراع بوتيرة تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المدرجة في خطة عام 2030؛

35 - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل، من خلال المبادرات والموارد القائمة وفي حدود ولايتها، مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، مثل المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع الجهات الشريكة في التنمية، مثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية والقطاع الخاص، لمعالجة الثغرات في القدرات والتمويل، ولا سيما في البلدان النامية، لزيادة الاستثمارات المتصلة بالطاقة وتزويد البلدان المحتاجة بالدعم من أجل ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة والحديثة؛

36 - **تشجع** شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة على دعم الاتساق والتنسيق فيما بين الأنشطة المتعلقة بالطاقة التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كل في إطار الولاية المنوطة به، وباستخدام الموارد المتاحة، بما يتماشى مع تنفيذ القرارات 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 و 297/74 المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2019 المؤرخ 8 تموز/يوليه 2019، بهدف مساعدة البلدان، ولا سيما على الصعيد القطري، بوسائل منها توفير الدعم والخبرة الفنية فيما يتعلق بوضع المعايير لنظام المنسقين المقيمين، بناء على طلب من حكوماتها، عن طريق الاستفادة من الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية، والجهات المانحة والجهات المعنية صاحبة المصلحة الأخرى، بما في ذلك في جهودها الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة والتعجيل بنشرها؛

37 - **تؤكد مجدداً** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة وأشد البلدان ضعفاً والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛

38 - **تهيب** بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والممارسات المستدامة المتصلة بذلك في جميع مرافق الأمم المتحدة وعملياتها في أنحاء العالم كافة، حيثما كان ذلك مناسباً ومجدياً من الناحية الاقتصادية؛

39 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند

المعنون "التتمة المستدامة"، البند الفرعي المعنون "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

الجلسة العامة 53

14 كانون الأول/ديسمبر 2022
